FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX
عدد: 92

نشرية شهر ماي 2021

1155
تحركا احتجاجيا

19
حالة إنتحار
و محاولة إنتحار

596
مهاجر(ة)

التمييز الجندري في التشغيل

رحاب مبروكي

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

المقدمة

لم يكن للقاء رئيس الحكومة الأخير برئيس الجمهورية، أي تاثير يذكر على المناخ السياسي العام، ولم يخفف ولو نسبيا من حجم القطيعة وعدم التنسيق غير المسبوقة بين راسي السلطة الذي أجبرت البلاد على تحمله والتعامل معه منذ اكثر من ثمانية اشهر...

وامام ضعف الدولة وارتباكها وتواصل منحى الارتجالية والفوضى في اتخاذ القرارات وغياب كل رؤية واضحة لمعالجة او التخفيف من وطأة تداعيات انتشار فيروس كوفيد 19، تعمق اكثر حجم الازمة المترتبة عن الجائحة الصحية لتشمل فئات أوسع وتكون تجلياتها اكثر حدة وعنفا خلال شهر ماي 2021 كان عنوانها الأبرز التمرد والعصيان على القرارات والإجراءات المعلنة من قبل الحكومة خلال أسبوع عيد الفطر حيث رفض التجار والعاملين في المقاهي والمطاعم وحتى المواطنين التقيد بالحجر الصحي الشامل او بتوقيت حظر الجولان ليجبر رئيس الحكومة للخروج مرة ثانية وتعديل قراراته.

فسياسيا، مازلنا نعيش على وقع مناخ سياسي متأزم، خلف فقدان ثقة في كل المسؤولين السياسيين باختلاف مناصبهم ووسع من حجم الهوة الفاصلة بين المواطن التونسي وانتظاراته وحاجياته ومشاكله وبين اهتمامات السياسيين وخصوماتهم وحساباتهم الضيقة..

أما صحيا، لم تقدم الى غاية اليوم الحكومة التونسية إستراتيجية واضحة في مكافحتها لانتشار فيروس كورونا المستجد ولا لحملات التلاقيح التي مازالت دون المأمول. الأمر الذي جعل عدد من الجهات ـ الأقل حظا ـ تعرف نسق عالي للغاية في انتشار العدوى (50% من التحاليل المنجزة في القيروان إيجابية) نسب عالية في الوفايات (6.5% من المصابين) وأمام ما تعانيه المؤسسات الاستشفائية من نقائص وأزمة مالية خانقة، ونقص في التجهيزات والإطارات الطبية وشبه الطبية يتوقع المختصون في حال لم توجه الحكومة دعمها المادي واهتماماتها للوضع الصحي، ان الآتي أصعب.

وبالنسبة للجانب الاقتصادي واجتماعي اللذان لا يمكن الفصل بينهما، فكان سوء التصرف في المالية العمومية وتأخر صرف الجريات والأجور.. وتوجه الحكومة نحو الترفيع في أسعار المواد الأساسية مع الانطلاق في الرفع الجزئي في الدعم، عناصر الضرب القاضية لفئة عريضة من التونسيين. فلم يعد مشكل التفقير مطروح على الفئات الاجتماعية الهشة أو العائلات المعوزة فقط بل شمل عمق الأزمة الإجراء والمتقاعدين الفئة المتوسطة من المجتمع التونسي والتي كان تعتبر صمام الأمان الاجتماعي. وهي نفس العناصر التي يتم اعتمادها في بناء نظرتنا الاستشرافية داخل المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي تجعلنا شبه متأكدين ان الفترة القادمة بقدر ما ستعرف موجة جديدة من التحركات الاحتجاجية الاجتماعية وبروز لتحركات العطش ومشكل التزود بالماء الصالح للشراب، ستكون اطار عاما ومناخا سياسيا وصحيا واقتصاديا واجتماعيا.. طاردا للشباب التونسي ودافعا لهم محفزا للمغادرة والبحث عن بديل أفضل سيكون اما عبر الهجرة غير النظامية او في إطار هجرة الأدمغة والكوادر..

احتجاجات شهر ماي

قد عرف شهر ماي بدوره تطورا ملحوظا في حجم التحركات الاحتجاجية ونسق المطلبية الاجتماعية، حيث قفزت الحصيلة بنحو ال25 % مقارنة بالشهر الذي سبقه فتطور عدد الاحتجاجات من 841 تحركا خلال شهر افريل الى 1155 تحركا خلال شهر ماي 2021.

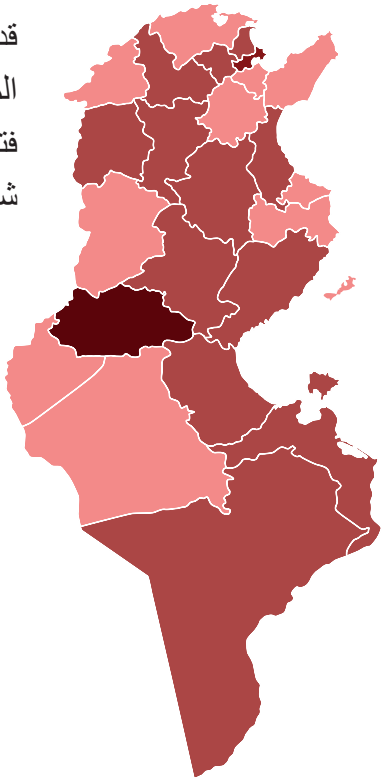

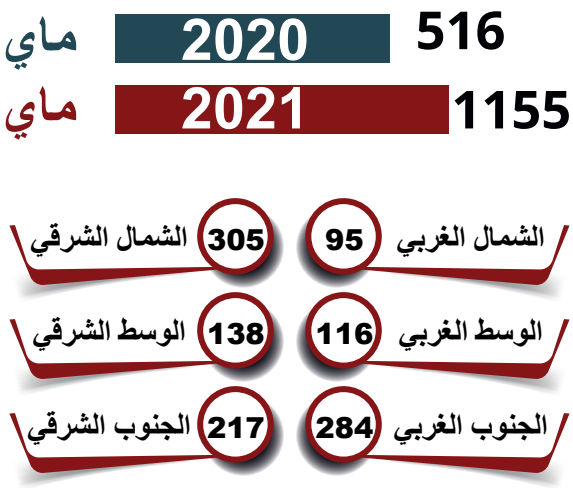

ولم تتغير في الأصل خارطة الاحتجاجات كثيرا خلال شهر ماي 2021، فمازالت ولاية قفصة تحتل المرتبة الأولى في ترتيب المناطق الأكثر احتجاجا مسجلة 242 أي أكثر من 20 % من مجموع التحركات التي عرفها الشهر يليها في ذلك تونس العاصمة ، 186 تحركا، باعتبارها مركز القرار ومقر السيادة والتي تضطر اغلب التحركات إلى الانتقال إليها خلال مسار الضغط لتحقيق مطالبها. أما المرتبة الثالثة فتكون لولاية قابس ب 89 تحركا يليها في ذلك ولاية سوسة ب 75 تحركا وهي فاعل جديد لم يكن يعرف نفس منسوب التحركات والاحتجاجات في السنوات السابقة وتأتي المرتبة الخامسة مناصفة بين القيروان وتطاوين..

ونسبيا خلال شهر ماي وعلى خلاف الأشهر السابقة، اتسم توزيع التحركات الاحتجاجية على المستوى الوطني، ان صح التعبير، بنوع من "الإنصاف" اين تساوت تقريبا حجم الاحتجاجات بين شق الخارطة الشرقي ونظيره الغربي ويعود ذلك حسب ملاحظة فريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي الى اشتراك مختلف التونسيين اليوم نفس المشاكل والهموم فلم تعد الهشاشة الاقتصادية او المشاكل الصحية او الاجتماعية او نقائص البنية التحتية حكرا على الجهات الغربية للبلاد.

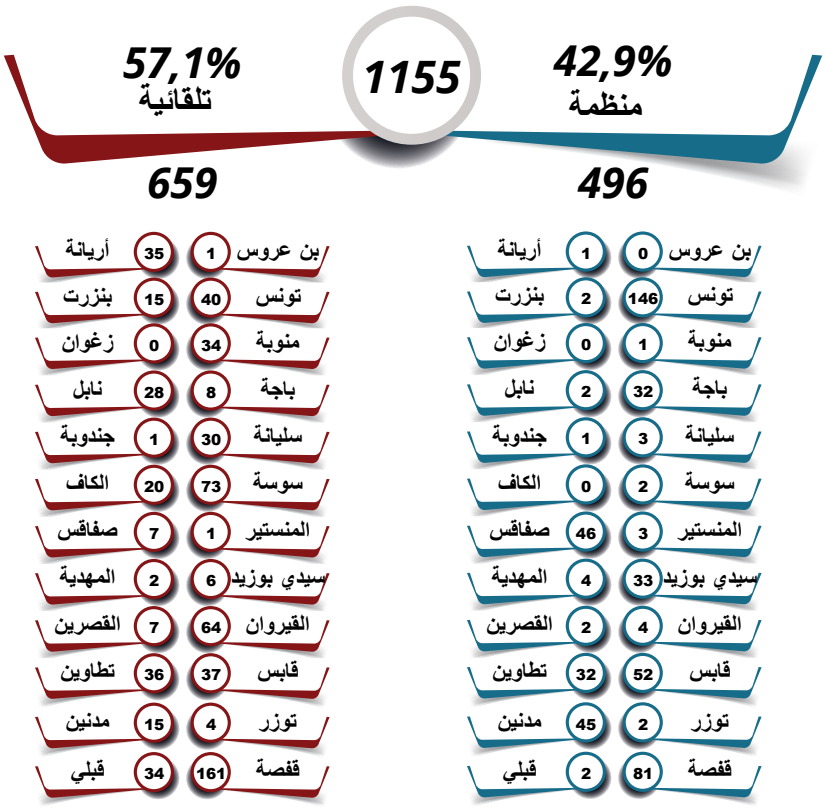

ورواح الفاعلون الاجتماعيون في تحركاتهم خلال الشهر بين الاحتجاج المنظم الذي مثل نحو 496 تحركا والاحتجاج العفوي التلقائي الذي كان في حدود ال 659 تحركا احتجاجيا.

وفي المجمل عمد المحتجون الى التحرك في إطار الاحتجاجات العشوائية التصعيدية، أين تم تسجيل 933 تحركا عشوائيا خلال شهر ماي 2021، مقابل 222 احتجاج غير عشوائي.

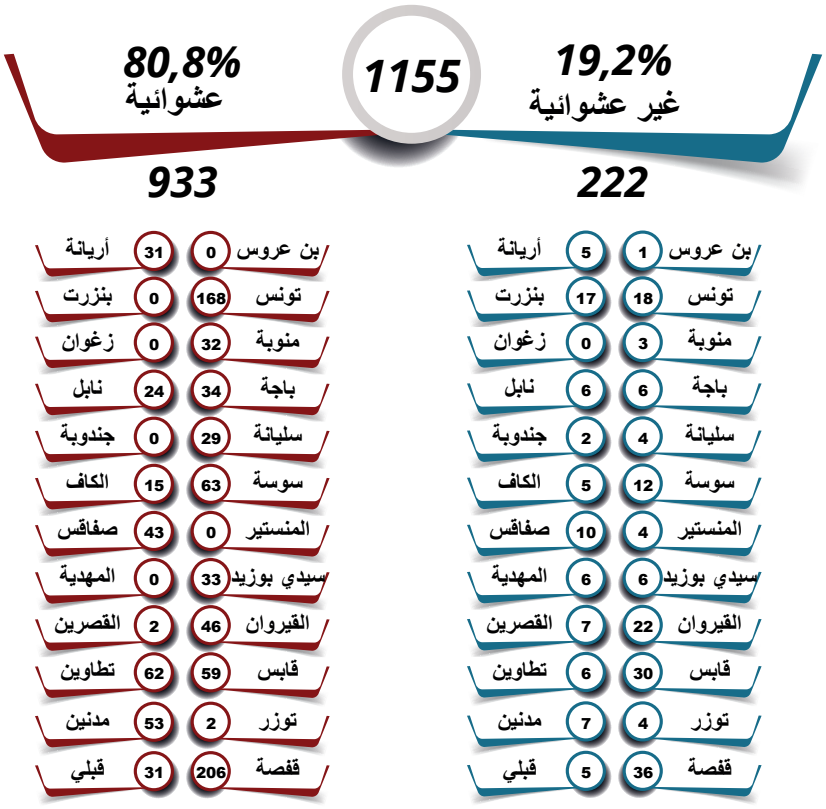

وفي العموم جاءت غالبية التحركات في شكل اعتصامات، اين سجل الشهر نحو 577 يوم اعتصام، وهي الية بدا يعتمدها الفاعلون الاجتماعيون لما تتسم به من بعد تنظيمي وما تفرضه من ضغط عالي على الطرف الرسمي وديمومة تدفع نحو اجبارها على التفاعل مع المطالب المرفوعة.

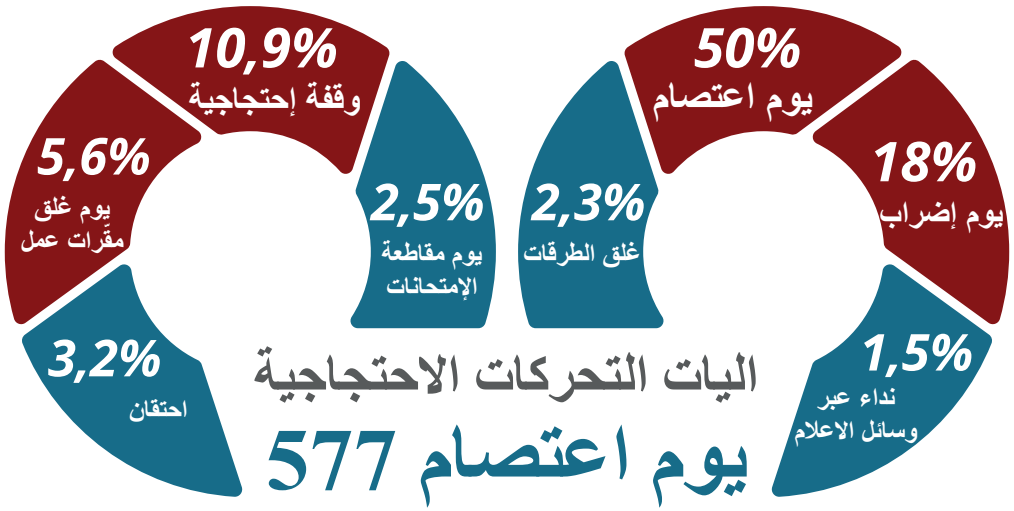

وعلى غرار الأشهر السابقة اتخذت التحركات في مجملها بعدا اقتصاديا اجتماعيا، اين حملت اكثر من نصف التحركات الاحتجاجية اشهدها شهر ماي 55% مطالب اجتماعية او اقتصادية، وشملت بالأساس قطاعات عمومية، 45%، مقابل 15 % فقط للقطاع الخاص وتتجه بقية المطالب بطريقة متقاربة بين القطاع البيئي والقطاع القانوني (10%) والقطاع التربوي (7%) والقطاع الصحي (8%) والحق في الماء (6%)..

التصنيف	النسبة
اجتماعي	43%
اقتصادي	22%
البنية التحتية	8%
إداري	24%
مؤسساتية خاصة	2%
سياسي	5%

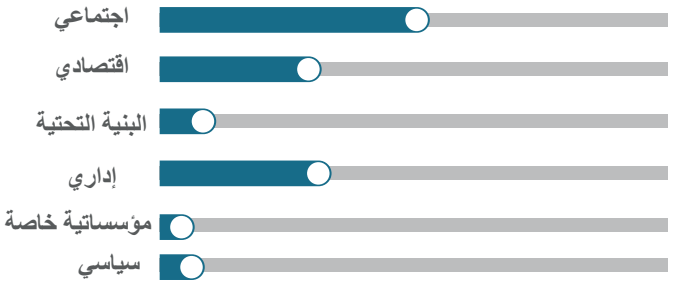

القطاع	النسبة
تربوي	7 %
بيئي	10 %
صحي	8 %
امني	1 %
قانوني	10 %
رياضي	1 %
الحق على الماء	6 %
فلاحي	1 %
نقل	1 %
قطاع خاص	15 %
قطاع عمومي	45 %

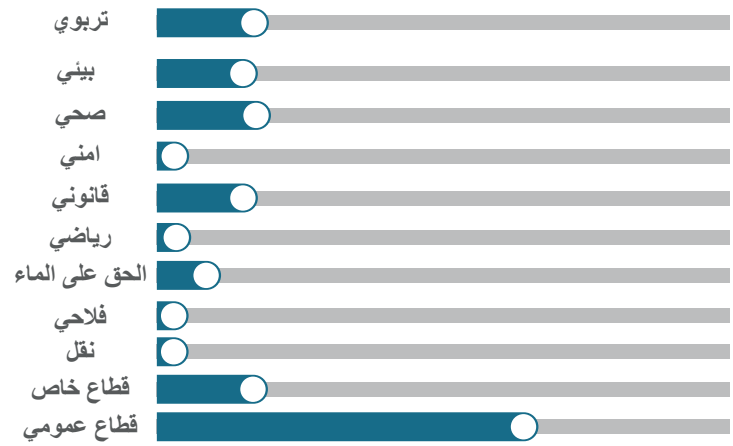

وتكشف القراءة الجندرية للفاعلين الاجتماعية خلال شهر ماي ان السواد الأكبر من التحركات الاجتماعية والاحتجاجية قد كانت في شكل مختلط بين النساء والرجال اين مثلت نسبة 85% من الحجم الجملي للتحركات. فلم يعد الذكور هم المسيطرون على الفضاء العام والتحركات الاحتجاجية اين تؤكد متابعة فريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي ان الاناث اصبحن في الصفوف الامامية لمختلف التحركات الاحتجاجية المطالبة بالتشغيل والحقوق المهنية والخدمات الصحية وهشاشة النقل والعطش والتذبذب في التزود بمياه الشرب وحتى التحركات البيئية وتحركات القطاع الفلاحي.. حتى انهن تولين بالتساوي مع الذكور مسؤولية المتحدثين باسم التحركات وجلسن على طاولات التفاوض وخضنا إضرابات الطعام والاعتصامات والمسيرات وحرب الاعصاب في مواجهة تجاهل السلطة الرسمية وعدم تفاعلها..

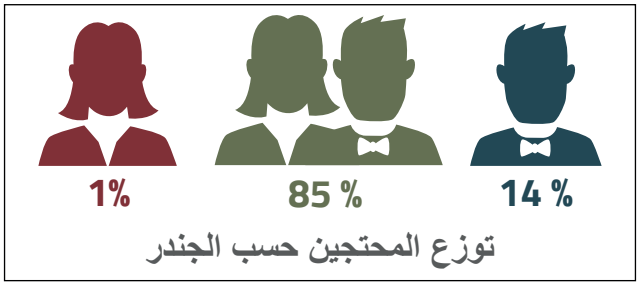

ومثلت فضاءات العمل والمؤسسات الإدارية والتعليمية الاطار الأول الذي شهد تحركات احتجاجية خلال شهر ماي 2021، يليه في ذلك الفضاء العام من طرقات وفضاء افتراضي - غير مرئي - على حد السواء. يليهم في ذلك مقرات الإنتاج ومقرات البلديات والولايات.

فضاءات التحركات الاحتجاجية

مقرات عمل	27 %
الطرقات	13 %
مقر الولاية	10 %
المؤسسات التعليمية	9 %
مقرات المعتمديات	7 %
مقرات البلديات	7 %
مقرات السيادة	6 %
مقرات الانتاج	6 %
المقرات الوزارات	6 %
شركة فسفاط قفصة	6 %

اهم فاعلي التحركات الاحتجاجية

الموظفون	24 %
العاطلين عن العمل	12 %
العمال	12 %
اخر	12 %
شباب	10 %
السكان	8 %
الآطباء	7 %
اصحاب الشهائد العاطلين عن العمل	7 %
الطلبة	6 %
التجار	5 %

الهجرة غير النظامية خلال شهر ماي 2021

شهد شهر ماي 2021 زيارة هي الثانية لوزيرة الخارجية الإيطالية مرفوقة بالمفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية الى تونس التقت خلالها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إضافة الى لقاءات تقنية لمسؤولين من البلدين. لئن تميّز الموقف التونسي كالعادة بالعمومية والاستعداد للتعاون وتكرار نفس الجمل والمواقف السابقة دون إثر حقيقي لها. فان الموقف الأوروبي كان أكثر وضوحا من خلال اعلان وزير الداخلية الايطالية عن فتح خط مباشر للتعاون في مجال اعتراض المراكب المنطلقة والتعرف على هويات المهاجرين غير النظاميين. رافق الزيارة كالعادة انعدام للشفافية من الجانب التونسي خاصة الإعلان عن نتائج الاجتماعيات التقنية بين وفدي البلدين. بدأت نتائج الزيارة في الظهور خلال هذا الشهر من خلال الأرقام الخاصة بعمليات منع الاجتياز واعتراض المهاجرين حيث بلغ عدد عمليات الاجتياز المحبطة 303 عملية خلال خمسة اشهر أي بزيادة 158% مقارنة بنفس الفترة من 2020 و زيادة 388% مقارنة بنفس الفترة من 2019 كما تم احباط اجتياز 5514 مهاجرا خلال الخمسة اشهر الأولى من سنة 2021 أي بزيادة 133% مقترنة بنفس الفترة من سنة 2020 وزيادة اكثر من 500%مقارنة بسنة 2019. وشهد شهر ماي وفترة ما بعد زيارة لامورجيزي ذروة عمليات الاعتراض حيث تم احباط 95 عمليات اجتياز خلال شهر ماي ومنع 2487 مجتازا من الوصول للسواحل الايطالية.

رصد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قيام جيش البحر بعمليات اعتراض او انقاذ في 5 مناسبات خلال شهر ماي خارج المياه الإقليمية التونسية بما اسماه في بعض البيانات (حسب بلاغات وزارة الدفاع الوطني) بعمليات تنسيق مع" مراكز تنسيق البحث والاغاثة بروما او مالطا " او "تعهدات الدولة التونسية في مجال إنقاذ الأرواح البشرية بالبحر". هذه العمليات تطرح التساؤل مجدد حول من يتخذ قرار الاعتراض. من المفيد التذكير انه في شهر نوفمبر 2020 أعلنت كل من وزيرة الداخلية الإيطالية ووزير الداخلية الفرنسي عن نشر وحدات بحرية وجوية قبالة السواحل التونسية لرصد عمليات انطلاق محتملة من السواحل التونسية. كما انطلقت منذ مارس 2021 طلعات جوية لطائرات دون طيار تابعة للوكالة الأوروبية لحماية السواحل من مالطا للمساهمة في مراقبة منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسط. كل المعطيات التي يتم تجميعها يقع تقاسمها مع السلطات التونسية التي تقوم بعمليات الاعتراض تحت عناوين مختلفة. فيوم 4 ماي قامت وحدات جيش البحر بما أسمته عملية انقاذ لقارب مطاطي صغير الحجم يحمل مهاجرين في موقع يبعد 61 كم عن تونس في المياه الدولية . القرار السياسي بالتعاون اللامحدود مع الجانب الإيطالي والاوروبي في مراقبة السواحل واعتراض قوارب المهاجرين جعل وحدات من جيش البحر وكأنها تنتظر أوامر انطلاقها من خارج الحدود بمعنى بعد تلقي المعطيات والاحداثيات التي ترصدها الوحدات البحرية والجوية الأوروبية.

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2021

	الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جانفي	84	66	5	0	13
فيفري	660	525	16	12	107
مارس	334	279	9	4	52
أفريل	307	229	8	2	68
ماي	596	489	12	3	92
المجموع	1081	1588	50	21	322

شهد شهر ماي وصول 596 مهاجرا غير نظامي الى السواحل التونسية ليرتفع بذلك عدد الواصلين منذ بداية السنة الى 1981 مهاجرا وتراجعت الجنسية التونسية الى المرتبة الثانية بنسبة 14% من جملة عدد الواصلين الى إيطاليا منذ بداية السنة والي بلغ 14768 مهاجرا . عموما شهدت بداية هذه السنة انخفاضا في عدد العائلات وعدد الاناث الواصلات الى السواحل الايطالية بحكم العوامل غير المناخية الملائمة

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال سنة 2021

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
جانفي	*	*	41,1%	17,6%	*	5,8%	11,7%	17,6%	5,8%	*
فيفري	3,3%	1,6%	26,6%	25%	6,6%	5%	18,3%	13,3%	3,3%	*
مارس	*	*	52,2%	12,8%	2,5%	7,6%	20,51%	5,1%	*	*
أفريل	3%	*	51,5%	*	9%	6%	12,12%	15,1%	3%	*
ماي	9,45%	*	44,21%	13,68%	11,57%	2,1%	7,21%	8,42%	3,15%	*
المعدل	3,15%	0,32%	43,12%	13,18%	5,93%	5,3%	13,96%	11,9%	1,89%	*

*** وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات**

مازلت عمليات الاجتياز المحبطة تتركز أساسا بجهة صفاقس لتبلغ في شهر ماي نسبة 44.21% تليها جهة المهدية ب 13.68% ثم مدنين ب 9.45%. من الواضح ان منظومة تهريب المهاجرين بجهة صفاقس تعمل باريحية باعتبار تركز العمل الأمني فقط على الإحباط دون استهداف هذه الشبكات وتفكيكها.

توزيع المجتازين حسب الجنسيات

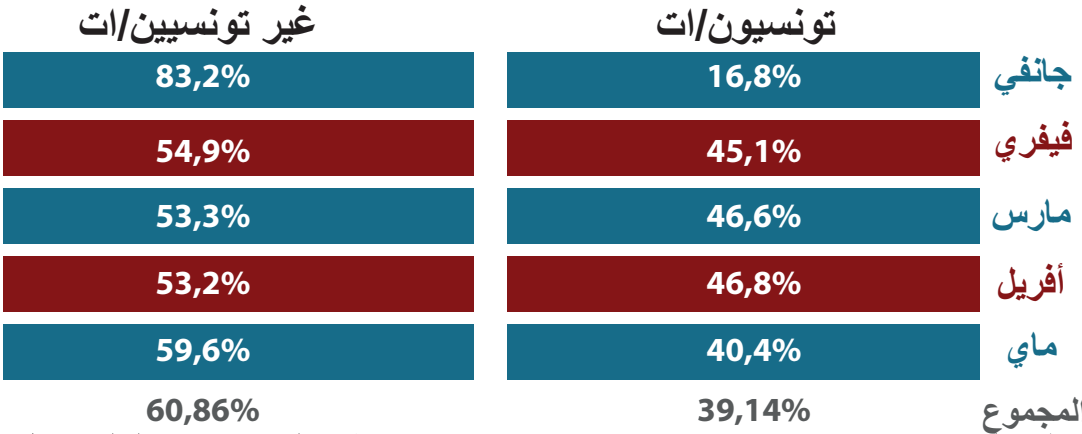

يتواصل تصدّر المهاجرين من جنسيات غير تونسية نسبة من تم احباط عملية اجتيازهم لتبلغ خلال شهر ماي 59.6% نتيجة عوامل متعددة. حيث تلقي الازمة الاقتصادية والاجتماعية في تونس بوقع بوقعها على الفئات الأكثر هشاشة خاصة من المهاجرين ويصبح الإحباط وغموض المستقبل عاملا دافعا رئيسيا نحو حلم الهجرة إضافة الى تعمق الانتهاكات التي تطال هذه الفئة.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة

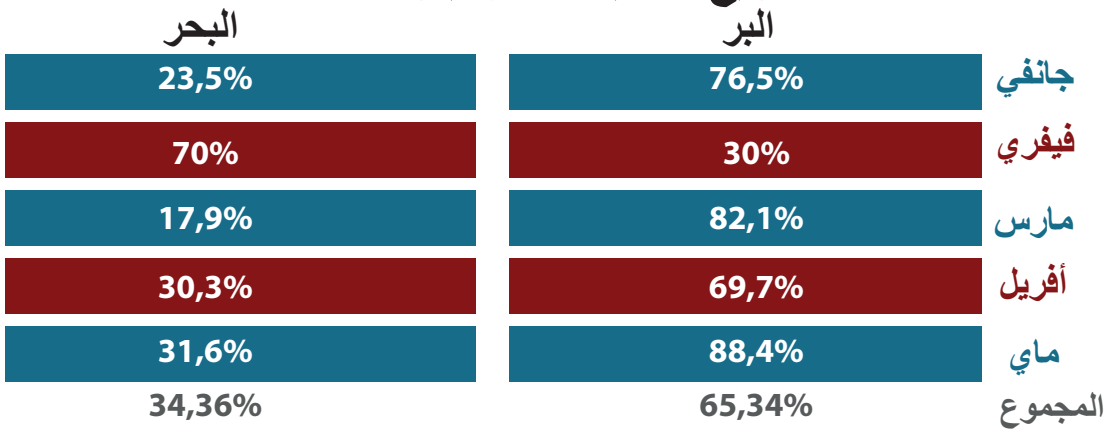

مازالت عمليات الإحباط تتركز اعتماد على المجهود الاستعلاماتي والمراقبة المكثفة على مداخل المدن والقرى الساحلية لذلك تبلغ نسبة العمليات المحبطة قبل الوصول لشاطئ الانطلاق 68.4% خلال شهر ماي .

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية

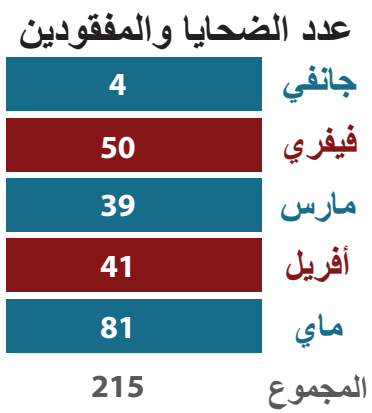

لم تكن عمليات البحث والإنقاذ من اهتمامات المباحثات التونسية والإيطالية تكريسا للمقاربة الأوروبية التي تعطي فقط الأولوية للمنع من الوصول مهما كانت الكلفة الإنسانية. حولت سياسة اغلاق الحدود ورفض الدول الأوروبية تحمل واجباتها القانونية والإنسانية للمساهمة في عمليات البحث والإنقاذ السواحل الإنسانية الى ان تكون جزء مهما من هذه المأساة الإنسانية حيث رصد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية 215 ضحية ومفقود منذ بداية السنة على السواحل او المياه الإقليمية التونسية ليست فقط نتيجة العمليات التي تنطلق من تونس با أيضا تلك التي تنطلق من السواحل الليبية وينتهي بها المطاف جثثا تطفو على شواطئنا.

الانتحار ومحاولات الانتحار

وسجل شهر ماي 2021، ارتفاعا في حالات ومحاولات الانتحار فكانت حصيلته في حدود ال 19 شخصا، 14 منهم ذكورا و5 اناثا.

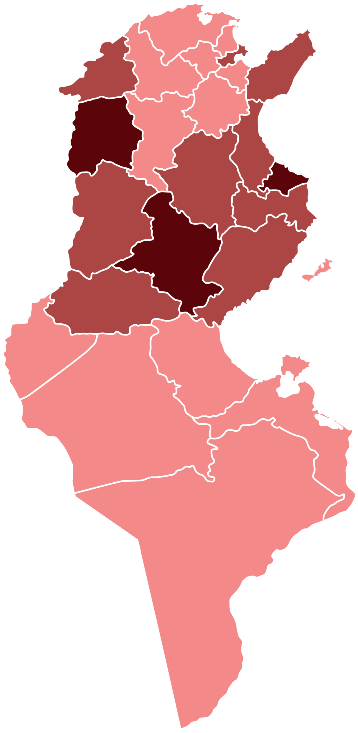

وشملت حالات ومحاولات الانتحار في صفوف الاناث شريحتين أساسيتين الأولى تناولت الفئة العمرية الممتد بين 16 و25 سنة وكان سن الضحايا فيها طفلتان في ال17 من عمرهن اعتمدا الية الحرق كوسيلة لمحاولة الانتحار وفتاة في ال21 من عمرها انتحرت شنقا. وفئة ثانية ستينية اختلفت طريقة انتحارها عبر رمي النفس.

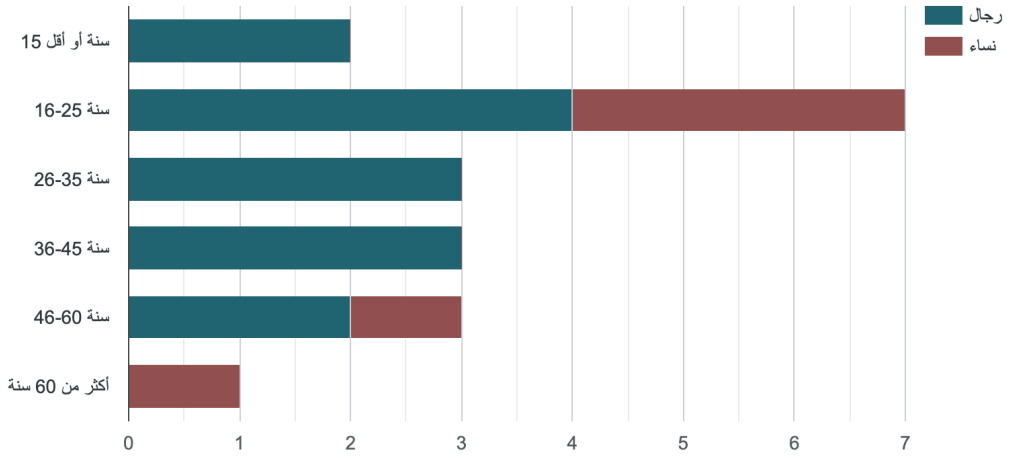

	15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	2	4	3	3	2	0
إناث	0	3	0	0	1	1
المجموع	2	7	3	3	3	1

اما بالنسبة لشريحة الذكور المعنية بظاهرة ومشكل الانتحار فمست تقريبا كل الفئات العمرية من طفل ال10 سنوات وحتى شيخ الستين. وعلى غرار الإناث كانت فئة ال16-25 الأكثر اقبالا على الانتحار. وفي العموم يعتمد الذكور باختلاف أعمارهم الية الشنق كأداة للانتحار او محاولة الانتحار فمن بين 14 حادثة هناك 10 تم خلال اعتماد الية الشنق مقابل حادثة انتحار حرقا وأخرى باستعمال الأسلحة وواحد باستعمال الأدوية وأخيرة رمي نفس.

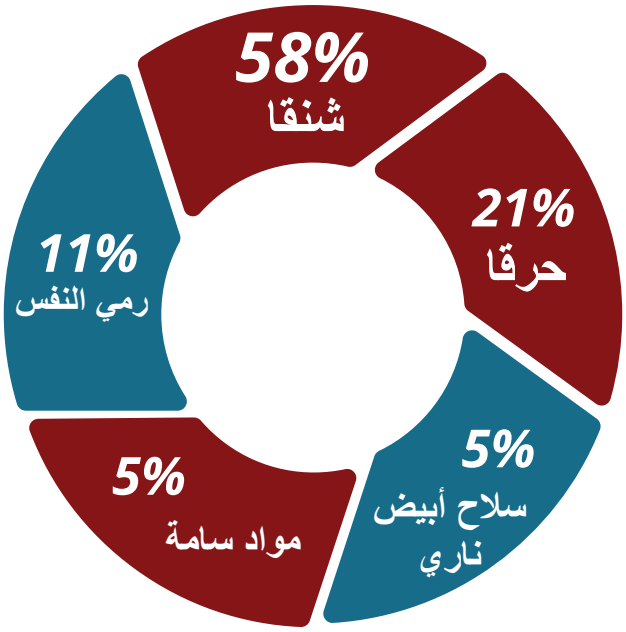

العنف

كلّما تعاظمت الأزمة الشاملة التي تعيشها البلاد تعاظم معها ظلها. وظلها هو العنف بمختلف اشكاله والذي بدأ يطحن عظام الفئات الهشة كالأطفال والمسنين والنساء.

وقد توسعت رقعة هذا الظل لتصبح اسلوبا رسميا في تعاطي الحكومة مع هذه الازمة وهي ايضا خطابا رسميا بين الخصوم السياسيين وهي ايضا سلوكا جماعيا تأصل في تعاطي الأفراد مع المناخ العام وايضا في دوائرهم الخاصة.

هذا مشهد مصغّر مما حصل خلال شهر ماي وخاصة خلال عطلة العيد والتي تزامنت مع ردة فعل هستيرية من المواطنين والمهنيين ضد قرار الحكومة فرض حجر صحي شامل لمدة اسبوع أملا في تطويق المنحنى التصاعدي للموجة الثالثة من انتشار جائحة كورونا:

-أروى الطرودي تركها مجموعة من الشبان تنزف حتى الموت اثر حادث انزلاق سيارتها وانشغلوا بسرقة امتعتها

-ثمانيني ضرير يسقط في بالوعة في المستشفى الجهوي بالقيروان ويمضي فيها 16 ساعة دون الانتباه اليه

- خصومات في المنشية بالقيروان وبوزيد الشرقية تنتهي بقتيل ومصابين وحجز اسلحة بيضاء وبنادق صيد. كما تحول شجار حول لعبة الميسر في الروحية بسليانة الى شجار عنيف بين مجموعتين في منطقتي السكارنة والدراقة آسْتُخدِمت خلاله بندقية صيد وتم خلاله حرق دراجتين ناريتين وإصابة احد الاشخاص مع ايقاف 15 شخصا

- زوج في العقد السادس من العمر يهوي على رأس زوجته ب"شاقور" ويرديها قتيلة اثر خلاف جدّ بينهما في وقت السحور

-زوجة تدعى رفقة الشارني لقيت مصرعها رميا بالرصاص من السلاح المهني لزوجها، رجل امن، اثر خلاف جد بينهما وكان مسبوقا باعتداء بالعنف استوجب راحة ب20 يوميا للزوجة وتظلمها لدى الامن ثم اسقاطها للدعوة بهدف إطلاق سراح زوجها وهو ما تم فعلا الا ان الخلاف تجدد بعد يومين وانتهى بمقتل رفقة بالرصاص.

هذا جزء من مشهد عنيف تعيشه البلاد في مختلف الجهات. ولا يتوقف العنف عند ردات الفعل الانفعالية اثناء الخلافات بل اصبح اسلوبا في ردات الفعل الاحتجاجية. ولعل الاعتداء بالعنف على معدات آبار عميقة في القصرين اثناء فترة العيد وايضا الاعتداء على القناة الرئيسية لنقل مياه الشرب على مستوى سبيطلة افضل دليل عن انحياز المحتج الى العنف ومحاولة الانتقام بدل الدخول في تحركات احتجاجية تقليدية لا تتفاعل معها السلطات محليا وجهويا ومركزيا. ولعل استقرار نسبة الاحتجاجات العشوائية في حدود 80 % طيلة حوالي سنة (ماي -2020ماي 2021) افضل دليل على أن العنف يكاد يصبح مشهدا رئيسيا في احتجاجات الناس وتعاطي الحكومة مع هذه الاحتجاجات.

تطبيع مع العنف

الاحتجاج العنيف اتضح خلال عطلة العيد حين رفض الناس الحجر الصحي الشامل اذ برزت حالة تمرد وعنف ضد الدولة مدعوما برغبة في البقاء على قيد الحياة بعد ان اصبح الموت اقتصاديا مسارا يتقاسمه ملايين التونسيين بالتواريخ مع تهديدات كورونا. فالعيد هو مناسبة اقتصادية يقتات منها تجار المواد الغذائية والحلويات والملابس وألعاب الاطفال وهي سوق كبيرة ينشط فيها اصحاب العربات المتجولة والعاملون على الهامش واغلاق هذا الفضاء وتضييق مختلف مجالات العيش دفع بالتجار في مختلف المناطق الى التصدي لقرار الغلق والدخول في اشتباكات مع القوات الأمنية (في بنزرت) من اجل الابقاء على نشاطاتهم.

هذا التمرد هو مؤشر تفكك للدولة وانهيارها حيث لم يعد لقرارات السلطة وقعا في الشارع ولا يتفاعل معها المواطنون. اذ العلاقة بين فاعل سياسي في وضع مأزوم وفاعل اجتماعي في وضع متمرد لا يمكن ان تكون سوى علاقة سيئة وتنفتح على سيناريو سيء.

ولا يمكن تحميل المواطن مسؤولية هذا المناخ العنيف الذي اصبح يعيشه ولا ايضا لومه على ردات الفعل الانفعالية لان ذلك هو نتاج طبيعي لتاثره بنموذج سياسي سيء مطبّع مع العنف مطبوعا بالكراهية والحقد. فالصراع السياسي الحاد الذي بلغ مستوى من العنف والترويج لخطاب الكراهية خلق النموذج السيء في الشارع وأسس للعنف والكراهية ولثقافة الافلات من العقاب. تتحمل الطبقة السياسية لوحدها المسؤولية الاخلاقية والسياسية لهذا المناخ الذي يتهدد السلم الاجتماعي.

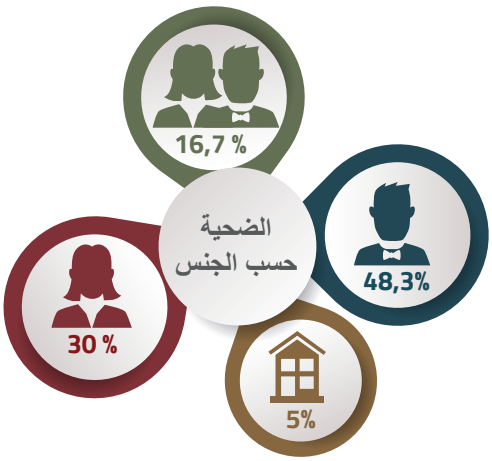

ما تزال النساء الحلقة الأولى لضحايا العنف فهن كنّ في حدود 30 % من مجموع ضحايا العنف طيلة شهر ماي وهن ايضا كنّ جزء من نسبة 48.3% من عنف مُورِس على الجنسين. وفي الضفة المقابلة مثل الذكور نسبة تناهز 67 % من مجموع مرتكبي العنف فيما مثلت المعتديات مجموع 26.2% من مرتكبي العنف.

كما مثل العنف الفردي نسبة 55.7% من مجموع العنف المرصود طيلة شهر ماي. اما انواع العنف فقد مثل العنف الاجرامي نسبة 72 % من مجموع العنف المسجل طيلة ماي يليه العنف المؤسساتي بنسبة 9.84%. والعنف في الفضاء العام بما في ذلك الفضاء الافتراضي وأساسا موقع فايسبوك نسبة 6.5%.

القطاع	النسبة
إجرامي	72,1%
مؤسساتي	9,8%
عنف في الفضاء العام	6,5%
سياسي	1,6%
إقتصادي	3,2%
إحتجاجي	6,5%

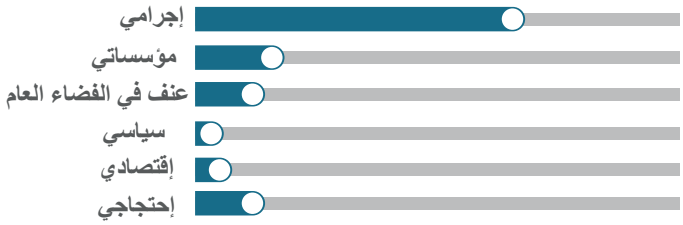

وقد مثل الشارع مسرحا رئيسيا لارتكاب العنف بنسبة 52 % يليه المسكن -الذي يُفترض انه أكثر الأماكن الآمنة للجميع وخاصة للنساء والأطفال والمسنين وهي الفئات الأكثر هشاشة - بنسبة 16% ومؤسسات الانتاج الاقتصادي بنسبة 14.7% والفضاءات الحكومية بنسبة 8.2 % ثم الفضاء الصحي بنسبة 3.28%.

المكان	النسبة
الشارع	52,4%
وسائل النقل العمومي	1,6%
المؤسسات التربوية	1,6%
فضاء حكومي	8,2%
مؤسسة إنتاج اقتصادي	14,7%
المسكن	16,3%
السجون، مراكز الايقاف	1,6%
فضاءات صحية	3,2%

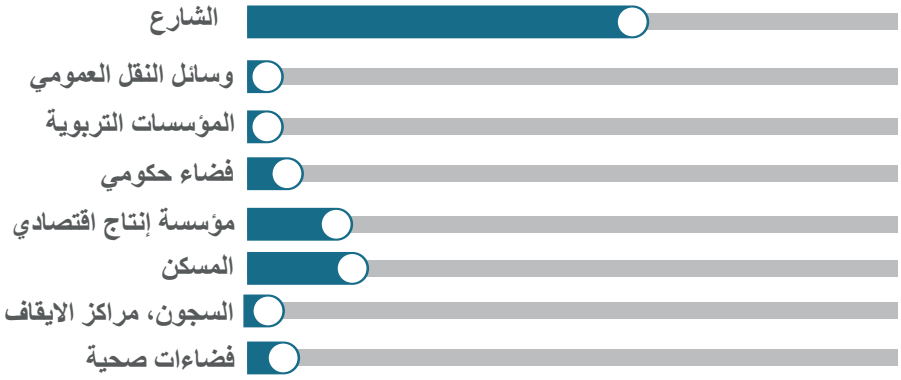

جهويا يمثل إقليم العاصمة قطبا للعنف بنسبة 35% وطنيا. حوالي ثلثيْ هذا العنف مرتكب في ولاية تونس لوحدها.

ويأتي إقليم الساحل في مرتبة ثانية بنسبة 16.8 % وطنيا وهي نسبة موزعة بين ولايات المنستير والمهدية وسوسة.

كما يبرز العنف في ولايتيْ القيروان والكاف بنسب عالية كانت على التوالي 11.4 % و9.2 %.

وغالبا ما تكون الأسباب المادية سببا رئيسيا للعنف داخل البيوت وهكذا يكون ظل الازمة الاقتصادية المعقدة التي تعيشها البلاد طيلة عشرية الانتقال الديمقراطية قد بدأ يطبع مناخا جديدا للتعايش بين الأفراد قوامه العنف ثم العنف وصولا الى القتل والتنكيل

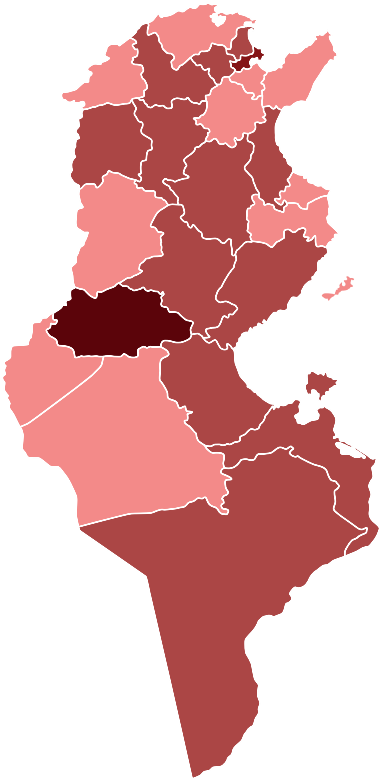

الخاتمة

وختاما، وامام تواصل تداعيات الازمة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية لانتشار فيروس كورونا المستجد، وامام ارتباك القرار السياسي ومع تصاعد وتيرة ضغوطات المالية العمومية، وفي ظل ما نشهده من حياد على مسار الانتقال الديمقراطي ومبادئ الديمقراطية.. لا شك اننا نتجه نحو الطريق الخاطئ او ما يمكن القول عنه بالتقدم في اتجاه عكسي لاهداف الثورة من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية.. وهو ما يجلنا أيضا نتجه نحو مزيد التحرك والاحتجاج والمطلبية التي قد تكون قادح جديد لموجة عالية وغير مسبوقة من الاحتجاجات يرتفع معها مستوى الغضب والاحتقان وعدم الرضا.

ترسيخ للتبعية المادية وضرب للتمكين الاقتصادي للمرأة
محتجات قفصة يفضلن الطلاق على هضم حقوقهن الاقتصادية

رحاب مبروكي

التمييز "الجندري" أو كما يعرف بالتمييز على أساس الجنس مصطلح تعددت مفاهيمه وأشكاله التي تظهر في العديد من الأوساط منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، ومع أن هذا النوع من التمييز يمكن ممارسته ضد الرجال والنساء، إلا أنه يوجّه بشكل كبير ضد النساء والفتيات فقط. ورغم التحولات التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة بشأن ضمان حقوق المرأة الإنسانية وتعزيز مكانتها داخل المجتمع إلا أن مظاهر التمييز لا زالت تبرز في العديد من الممارسات التي تبين الانتهاك الواسع لحقوق المرأة والسعي للحد من مشاركتها في سوق العمل. ففي الوقت الذي تُتيح فيه مختلف البلدان مزيدا من الفرص للنساء للمشاركة في الاقتصاد، فرصا تتجاوز كثيرا حدود الفتاة أو المرأة لتصل إلى تحقيق منافع على مستوى المجتمع والاقتصاد على اتساعه، إلا أن ما تسعى إليه الحكومة التونسية اليوم هو حرمان النساء المعطلات عن العمل من حقهن في التشغيل وتقييد مصادر رزقهن بدعوى أنهن متزوجات وأزواجهن يعملون مما يعد شكلا من أشكال ضرب التمكين الاقتصادي للمرأة ومحاربة حقها الكوني في التمتع بالكرامة الإنسانية عبر تحقيق استقلالها المادي.

ما التمييز "الجندري"؟

تعرف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) مصطلح التمييز الجندري بأنه "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد على أساس الجنس، يكون من آثاره أو أغراضه إضعاف أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل الميادين أو تمتعها بالحقوق وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل"[1].

المرأة وحقوق الإنسان

في الثامن عشر من ديسمبر عام 1979 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي تعتبر الشرعة الدولية لحقوق المرأة ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الثالث من سبتمبر 1981 بعد أن صادقت عليها عشرون دولة ومنهم تونس. وورد في هذه الاتفاقية أن "التنمية الكاملة والتامة لأي بلد ورفاهية العالم وقضية السلم تتطلب مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، أقصى مشاركة ممكنة في جميع الميادين"[2]. وتستند حقوق المرأة في تونس والعالم بشكل عام إلى العديد من المراجع القانونية والاتفاقيات الدولية الداعمة لتواجد العنصر النسائي في جميع القطاعات الحيوية في البلدان، ومن بين هذه المواثيق نذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[3] واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة[4] وغيرها من المواثيق المنادية بتفعيل المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. إلى جانب الدستور التونسي[5] الذي اقر بالمساواة بين جميع المواطنين والمواطنات ومجلة الأحوال الشخصية[6]. ورغم الترسانة القانونية المحلية منها والعالمية الحامية لحقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية إلا أن أشكال الانتهاك لازالت تمارس ضدهن على مستويات عدة.

[1] http://hrlibrary.umn.edu/arabic/CEDAW473.pdf
[2] https://news.un.org/ar/story/2019/03/1028201
[3] https://www.oic-iphrc.org/ar/data/docs/legal_instruments/Basic_IHRI/775283.pdf
[4] http://hrlibrary.umn.edu/arab/b023.html
[5] https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar
[6] https://wrcati.cawtar.org/preview.php?type=law&ID=10

غياب المساواة الاقتصادية للنساء في تونس

تواجه النساء في تونس وفي ولاية قفصه بشكل خاص مروحة واسعة من الحواجز القانونية والاجتماعية التي تساهم بشكل واسع في إرساء غياب صارخ للمساواة الاقتصادية. وتتعرض فئة المعطلات عن العمل من حاملات الشهادات الجامعية إلى هذا التمييز بشكل كبير خاصة على مستوى التعاطي الحكومي مع ملف المعطلين عن العمل. وعلى أن النساء يشكلن أكثر من 50 بالمائة من حاملي الشهادات الجامعية ورغم مشاركتهن في جميع الأشكال الاحتجاجية منذ أحداث 14 من جانفي من وقفات احتجاجية واعتصامات وإضرابات للجوع إلى جانب خوضهن لجميع المعارك التي نادت بالتشغيل وتحقيق الكرامة الإنسانية لهن وتعرضهن إلى أشكال عدة من القمع والعنف المادي والمعنوي أثناء ممارستهن لحقهن المشروع في التظاهر إلا أن استثنائهن من الحق في التشغيل بحجة حصول أزواجهن على وظائف حكومية لا يمكن أن يكون إلا شكلا من أشكال توسيع الفجوات بين الجنسين في سبل حصول النساء على وظائف تحفظ كرامتهن الإنسانية.

محتجات من قفصة يقدمن عريضة طلاق جماعي[7]

وقد تم اتخاذ قرار إقصاء النساء المتزوجات من الحق في المشاركة في أحد المناظرات الجهوية من طرف والي الجهة بحجة زواجهن من رجال يعملون في القطاع الحكومي في انتهاك واضح لحقهن في التشغيل ومزيد ترسيخ التبعية الاقتصادية بين المرأة والرجل. قرار قوبل بغضب شديد في صفوف المعطلات المشاركات في اعتصام التشغيل أمام مقر الولاية منذ فيفري 2019 وندّدن بهضم حقوقهن الاقتصادية ما دفع بهنّ إلى تحرير عريضة طلاق جماعي. وتتحدث في هذا السياق مريم أصيلة معتمدية المتلوي من ولاية قفصه، تبلغ من العمر 37 عاما، اختصاص تصميم بالحاسوب ومعطلة عن العمل منذ أكثر من 15 سنة قائلة : " منذ بداية اعتصام المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا قبل أكثر من السنتين كنا نحن النساء جزءا لا يتجزأ من هذا الاعتصام وشاركنا في جميع الوقفات والمسيرات المنادية بالتشغيل كما تعرضنا إلى الضرب والعنف المعنوي من القوات الأمنية وكان مطلبنا الأساسي الذي لم نحد عنه يوما هو التشغيل" وتضيف "تم الإعلان عن فتح باب الترشحات للمشاركة في المناظرة الجهوية الخاصة بشركة البيئة الغراسة والبستنة إلا إن قرار الوالي بإقصاء جميع النساء المتزوجات من رجال يعملون في القطاع العمومي من المناظرة خلف غضبا كبيرا في صفوف المعطلات، ورغم محاولتنا التفاوض السلمي مع السلطات الجهوية من أجل التراجع عن هذا القرار إلا أن سياسة المماطلة والتجاهل كانت هي الإجابة على جميع مطالبنا ، ثم لم نجد من حل سوى تحرير عريضة طلاق جماعي ضمت أسماء المحتجات وقد اعتمدنها

[7]https://www.gulf-one.com/tunisia/.html

كشكل احتجاجي من أجل لفت نظر المسؤولين والسلطة لقضيتنا". وأكدت مريم اعتراضهن الشديد على هذا القرار المجحف والتمييزي ضدهن والمتخذ دون أي موجب قانوني وحرمانهن من فرص التشغيل على المستوى الجهوي بحجة أن القرين يعمل وهو ما يتنافى مع القانون التونسي والمقاييس الدولية داعية إلى "اعتماد السن وعدد سنوات التخرج مقاييس أساسية للتشغيل من اجل ضمان تكافئ الفرص بين جميع العاطلين".

نضال سنتين قوبل بالإقصاء

مريم هي واحدة من ألاف المحتجات اللاتي يقبعن أمام سور ولاية قفصة جنوب غرب تونس منذ ما يزيد عن السنتين في اعتصام مفتوح من أجل حقهن في التشغيل، لم تثنهنّ أيام البرد أو الحر من مواصلة نضالهن والتمسك بحقوقهن المشروعة صامدات أمام الضرب والهرسلة على أمل الظفر بلفتة من الحكومة تأخذ قضيتهم على محمل الجد وتعيد الموازنات الاقتصادية لهذه الجهة التي تعاني الفقر والتهميش والبطالة رغم زخم ثرواتها.

ولئن كان قرار الإقصاء المتخذ من طرف الوالي حجة لإتاحة الفرص لغيرهن من النساء المطلقات أو الأرامل أو العازبات في التشغيل إلا انه من منظور سوسيولوجي لا يخرج عن مربع مزيد ترسيخ التبعية الاقتصادية للمرأة اليوم رغم وصولها مستوى أكاديمي تخول لها العمل وتحقيق استقلالها المادي. وفي هذا الإطار تؤكد الباحثة الاجتماعية بمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة سنية بن جميع أن الدور الذي تتحلى بها المرأة سواء كان إنتاجي أو إنجابي أو مجتمعي و وضعها الاجتماعي لا يمكن أن يتعارضا مع حقها في التشغيل أو أن يكونا سببا في إقصائها بتعلة عمل القرين باعتبارها مواطنة مكتملة الحقوق.

تمثل النساء والفتيات نصف سكان العالم، وبالتالي نصف إمكانياته. كما أن تعزيز ووجودهن داخل الحياة الاجتماعية والاقتصادية شرطا للرقي الحضاري وتطور الاقتصاد وتقدم الأمم، ومع أن تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات أمر جوهري في عمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فان الجمعية تجدد الدعوة اليوم إلى "لا جندرة" التشغيل كما تؤكد على أن تحقيق المساواة الجندرية اليوم ليس ترفا وإنما قضية أمة بأكملها ناضلت من أجلها أصوات وحركات بهدف ترسيخ ثقافة تؤمن بدور المرأة الفعال في تطوير الاقتصاد والارتقاء بالمجتمع.

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة :

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)

الواصلون الى السواحل الأوروبية :

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.